## مفاضلة فرز خريجي «الكليات التطبيقية» بعد «فرز المهندسين»

# مدير التنمية الإدارية في رئاسة الوزراء يجيب على استفسارات «الوطن»: عند رفض كل الرغبات لا يتم الفرز في الدورة الحالية

### الرغبات على أساس الاختصاص الدقيق والعام أما الفرز على أساس المعدل

### عند التساوي بالمعدل فالأفضلية للمهندس المتخرج بعدد سنوات أقل

**فادي بك الشريف**

كشف مدير التنمية الإدارية والموارد البشرية في رئاسة مجلس الوزراء لؤي البني في حديث خاص لـ«الوطن» عن البدء بمفاضلة فرز خريجي الكليات التطبيقية وتحديد احتياج الجهات العامة منهم بعد الانتهاء من فرز المهندسين، مبيناً أنها عملية مستقلة عن عملية فرز المهندسين، وخاصة أن احتياج الجهات العامة للكليات التطبيقية مختلف عن احتياجها من الاختصاصات الهندسية.

وحول إدخال الرغبات على أساس الاختصاص العام برغم وجود الاختصاص الدقيق، أكد البني أنه يمكن اختيار أي رغبة من القائمة الموجودة في حساب المهندس سواء اختصاص عام أو دقيق، ليصار إلى الفرز على الاختصاص الدقيق أولاً ثم يؤخذ بعين الاعتبار الاختصاص العام.

مضيفاً: إن العدد المذكور في أعلى الصفحة في الاحتياجات المتاحة هو عدد مراكز العمل، أما العدد الموجود بالاحتياج ذاته تحت عنوان العدد المطلوب هو عدد شواغر لمركز العمل هذا، مبيناً أن العدد المطلوب هو عدد المهندسين المطلوبين لمركز العمل هذا.

وأكد البني أنه في حال رفض كل الرغبات فإنه لا يتم فرز المهندس في دورة الفرز الحالية، لافتاً إلى ضرورة مراجعة الكلية التي تخرج منها للتأكد من الحساب، في حال إدخال كلمة المرور بشكل صحيح لكن يظهر الموقع أنها خطأ.

وفيما يخص صعوبة فتح الموقع من بعض المهندسين، أوضح البني أن الموقع لا يفتح إلا من الجمهورية العربية السورية، لذلك يجب أن يكون اشتراك الانترنت من مزودات انترنت محلية.

ونوه مدير التنمية الإدارية بأن الرغبات توزع من الاختصاص نفسه سواء اختصاص عام أو دقيق.

ولدى سؤال «الوطن» عن الحل حين يكون هناك فقط رغبة واحدة /وزارة/ ضمن محافظة ما، وهل يجبر المهندس بالتقديم لمحافظة أخرى؟، بين البني أن الاحتياجات الموجودة في حسابات المهندسين هي احتياجات الجهات العامة من اختصاصه وإذا رغب المهندس بإمكانه اختيار رغبات من محافظات أخرى، مؤكداً أن الرغبات هي على أساس الاختصاص الدقيق والعام أما الفرز فهو على أساس المعدل، كما أن الرغبات التي يمكن اختيارها هي من ضمن الاحتياجات المتاحة.

مسمى الاحتياجات المتاحة.

وقال البني: من لديه خطأ ببياناته يمكنه الدخول على باب (بياناتي الشخصية)، ويتقدم بطلب تعديل بيانات، ليذكر بالنافذة المنبثقة ما الخلل وما التصحيح لتتم دراسة الطلب من قبل الكلية (يرجى قراءة تعليمات الاستخدام).

وحول عدم وجود بعض الوزارات أكد البني أن الاحتياجات الموجودة هي احتياجات الجهات العامة، لذلك إذا لم توجد جهة عامة معينة لاختصاص معين فذلك يعني عدم حاجة هذه الجهة من هذا الاختصاص.

وفيما يخص المدة الزمنية لإمكانية النقل بين المحافظات ضمن الوزارة نفسها، قال: يمكن مراجعة النافذة «معلومات المفاضلة» ولاسيما القرار رقم ٣٩٠ حيث تنص المادة ٥ منه على: تلتزم الجهة العامة التي يتم فرز المهندس إليها بعدم الموافقة على نقله، أو ندبه، أو تكليفه، أو تحديد مركز عمله خارج مكان مركز العمل المفرز إليه، والمحدد وفق بطاقة الوصف الوظيفي، لمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرته العمل.

ولدى السؤال عن فكرة الطالب الأصغر سناً، وهل تعني أن خريجي ٢٠١٩ مقدمون على خريجي ٢٠١٨، أوضح البني أن هذا البند جاء لحل إشكالية نادرة جداً حيث تعتمد معايير الفرز على أساس المعدل.

مضيفاً: لكن في حال تساوي معدل مهندسين من ذات الاختصاص ومتقدمين على مركز العمل نفسه فتتم الأفضلية وفق ما ذكر بالقرار ٣٩٠ المادة ٢ البند ٥: «عند التساوي بالمعدل أثناء التقاضل على مركز عمل واحد، تكون الأفضلية للمهندس الذي تخرج بعدد سنوات أقل، ثم الأصغر سناً». وهذه حالة نادرة جداً يمكن ألا تتجاوز ١ بالألف وربما أقل.

وأشار البني إلى أن عملية فرز المهندسين لهذا العام تختلف عن عمليات الفرز السابقة، بحيث تم تحديد احتياجات الجهات العامة كافة، وتم توصيف مراكز العمل وفق بطاقات عمل محددة لاستقبال رغبات وتفاضل المهندسين.

> عملية الفرز مستمرة وغير نهائية وتخضع للتقييم

ونوه بأن الفرز عملية مؤتمتة وفق برنامج حديث مؤتمت بالمشاركة مع التنمية الإدارية لتحديد الاحتياجات وأتمتة الفرز وإدخال البيانات مع وزارة التعليم العالي بالاتفاق مع البحوث العلمية، مع إعداد نظام فرز مؤتمت عالي المستوى بإشراف رئاسة مجلس الوزراء والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء.

مضيفاً: إن عملية التأخير كانت لتطوير هذا النظام وفق محددات ومعايير جديدة تحقق الكفاءة والعدالة للمهندس ومن حيث النتيجة /فرز المهندس/ بتحقيق رغبته حسب معدله في أي جهة عامة يختار جهة العمل الموصف بكل جهة.

ولفت البني إلى التركيز على الاختصاص الدقيق ليتم تحقيق أكبر قدر من استثمار كفاءة المهندس من العدالة في توزيع وفرز المهندسين في تعيينهم، مؤكداً أن الفرز وفق معايير واضحة.

كما أشار إلى أن الفرز ركز كثيراً على احتياجات الجهات العامة، ضمن بطاقات (وصف وظيفي) وعلى مراكز عمل محددة ليختار المهندس مركز العمل بذاته، وقال: كان الفرز سابقاً، على الجهات العامة ووزير الجهة العامة هو من يفرز داخل الوزارة، أما الآن أصبح المهندس هو الذي يختار مركز عمل محدد المحافظة /المركز بدقة/، ويفاضل عليها بمركز العمل نفسه الذي اختاره بذاته.

وأكد البني أن عملية الفرز مستمرة وغير نهائية وتخضع للتقييم في كل عملية وموضوع الاستثناءات يدرس ويحل في عملية لاحقة، موضحاً أن هذا الفرز بالذات محدد لدورة ٢٠١٧-٢٠١٨ و٢٠١٨-٢٠١٩ ولجميع المسرحين من كل السنوات، ليشمل جميع المسرحين المقبولين بأي دورة تخرجوا وراجعوا الكليات.

---



### الأمطار ترفع نسبة تخزين السدود في اللاذقية

# توقف تنفيذ الحوض الإضافي لنبع السن حالياً بسبب غزارته

**اللاذقية - عبير سمير محمود**

قال مدير الموارد المائية في اللاذقية فراس حيدر لـ«الوطن»: إن نسبة تخزين السدود في المحافظة وصلت إلى ٥٤ بالمئة، بحجم تخزين حالي بلغ ١٩٥,٩٢٠ مليون متر مكعب.

وأشار إلى أن عدد السدود الإجمالي (المنفذة والمستثمرة) في اللاذقية، يبلغ ١٤ سداً بحجم تخزين إجمالي ٣٦٦,٤٥٠ مليون متر مكعب لإرواء مساحة ٣٣٥٠٠ هكتار، إضافة لمشروع ري نبع السن لإرواء مساحة ٩٣٥٠ هكتاراً، ليصبح إجمالي المساحات المروية في المحافظة ٤٢٥٠ هكتاراً وإجمالي محطات الضخ للري ٥٤ محطة.

ولفت حيدر إلى أن غزارة نبع السن الحالية ١٦,٥ م٣/ثا، مبيناً أن تنفيذ الحوض التخزيني الإضافي لنبع السن المرحلة السادسة، بقيمة عقدية إجمالية ٤٢٤,٢٨٥ مليون ليرة، بنسبة إنجاز ٢٦,٨٧ بالمئة، متوقع بتوقف العمل بسبب ارتفاع غزارة النبع في الوقت الحالي.

وأشار مدير الموارد المائية إلى استمرار عمليات الصيانة لجميع منشآت الري لتأمين جاهزيتها لموسم السقاية للعام الحالي وفق خطة سنوية، ومنها صيانة السدود الـ ١٤، كصيانة البوابات والتعشيب للأوجه الأمامية والخلفية وتعزيل المصارف المطرية وصيانة مأخذ الري، مشيراً إلى الانتهاء من تنفيذ تأهيل نقاط المراقبة للهبوطات والانزياحات الشاقولية لستة سدود وهي سد ١٦ تشرين، الثورة، بللوران، صلاح الدين، الحويز، وسد ببت ريحان.

وحول مشاريع السدود، قال حيدر إنه يتم العمل على ٤ مشاريع في الوقت الحالي، وهي مشروع سد برادون الذي سيعمل على تنظيم جريانات روافد نهر الكبير الشمالي وتخزين كمية ١٤٠ مليون م٣ من المياه لإرواء مساحة ٧٥٠٠ هكتار، إضافة إلى تأمين مياه الشرب للقرى المجاورة، مبيناً أن التكلفة التقديرية للمشروع بنسبة الإنجاز العامة ٨١ بالمئة.

وذكر حيدر أن المشروع الثاني هو مشروع سد فاقي حسن على موقع نهر الشيخ حسن في منطقة اللاذقية، والهدف من المشروع تخزين ١,٧٧٦ مليون م٣، ويؤمن مياه الشرب للتجمعات السكنية وإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار، بتكلفة تقديرية ٧٣٤٢ مليون ليرة، ونسبة الإنجاز ٦٣ بالمئة.

وأشار إلى أن المشروع الثالث هو تأهيل مفيض سد الثورة تكلفة تقديرية ١٩٨,٤١٢ مليون ليرة، ونسبة الإنجاز بلغت ٦٩ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء من تنفيذ جدار المفيض ويتم استكمال أعمال الموقع العام.

كما تقوم المديرية بتأهيل خزان قسمين، بقيمة عقدية ٢٠٦,٥٩٩ مليون ليرة، ونسبة الإنجاز ٦٧ بالمئة.

---

# أسعار السمك تصل إلى أرقام خيالية وتموين طرطوس: الأمر بيد العرض والطلب!

**طرطوس- هيثم يحيى محمد**

تشهد أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية في أسواق طرطوس ارتفاعاً متتالياً وكبيراً جعل أغلبية المواطنين يئنون تحت وطأته وبشكل لم يسبق له مثيل بعد أن باتوا عاجزين عن تحمّل آثار وتبعات هذا الواقع القاسي الذي حرمهم وحرم أطفالهم من شراء نسبة كبيرة من المواد الضرورية.

وخلال جولة قامت بها «الوطن» أمس وأمس الأول في بعض أسواق مدينة طرطوس أكد العديد من المواطنين الذين التقتهم أن الأسعار الجنونية حرمتهم من كل شيء تقريباً وجعلتهم يأخذون بعض المواد بالقطعة أو الجزء وليس بالكيلو مثل البيض والفروج والخضار و.. الخ وتساءل هؤلاء عن أسباب هذا الفلتان وطالبوا بإجراءات استثنائية من قبل الحكومة والدولة بحق كل من يساهم في هذه الارتفاعات غير المبررة.

بدورهم عدد من تجار المفرق أكدوا أنهم لا يتحملون مسؤولية هذه الارتفاعات إنما يتحملها تجار الجملة بنسبة معينة والمستوردون بنسبة أخرى وارتفاع سعر الصرف بالنسبة الأكبر، وشدد بعضهم على ضرورة ضبط سعر الصرف حتى لا تستمر الأسعار بالطيران والأسواق بالفلتان والمواطن المزيد من المعاناة وحتى لا يتعرض الكثير منهم للخسارة والإفلاس.

وبتدقيق الأسعار من خلال الجولة يمكن القول إن أسعار الخضار والفواكه زادت في أقل من أسبوع نحو ثلاثة أضعاف وهكذا بالنسبة للبيض حيث وصل طبق البيض لنحو ٨٠٠٠ ليرة أي إن البيضة الواحدة وصلت لنحو ٣٠٠ ليرة، وسعر كيلو الفروج النيئ لأكثر من ٢٠٠٠٠ ليرة وكيلو اللحمة لأكثر من ٤٥٠٠ ليرة وليتر زيت القلي لـ ١١٠٠٠ ليرة وخبز النخالة والأبيض لأكثر من ٢٥٠٠ ليرة، أما أسعار السمك البحري فقد وصلت لأرقام فلكية إذ إن كيلو سمك (السفرني) وصل لنحو ٤٥٠٠٠ ليرة بعد أن كان منذ فترة نحو ثمانية آلاف وسعر كيلو الفريدي وصل لـ٧٥٠٠٠ ليرة واللقص لنحو ٧٠٠٠٠ ليرة..إلخ وهكذا كافة المواد في السوق.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس يوسف حسن ورداً على سؤال لـ«الوطن» عن دور المديرية وإمكانية ضبط هذا الارتفاع قال: إن المديرية تدقق بالفواتير وتراقب المنتج وتنظم الضبوط بحق المخالفين، أما بالنسبة لأسعار السمك فالموضوع يتعلق بالعرض والطلب.

---

# عزوف المتعهدين عن مناقصات تنفيذ الطرق الزراعية ورئيس بلدية صلخد: العبّارات المائية ليست من اختصاصنا

**السويداء - عبير صيموعة**

تضمنت الشكوى المقدمة من أهالي مدينة صلخد لجريدة «الوطن» مطالب عديدة كان أولها مطالبة الأهالي بضرورة ربط الشبكة المائية في المدينة مع تجمع آبار عبد مار حيث يتم إرواء المدينة من سد جبل العرب وحالياً وفي ظل الواقع المطري باتت مياه السد بطريقها للنضوب ما أدى إلى نقص بمياه الشرب

وطالب مزارعو صلخد بالعمل على تنفيذ الطرق الزراعية كي يتمكن الفلاحون من الوصول إلى أراضيهم لافتين إلى وجود طرق حيوية يجب تنفيذها مثل الطريق الزراعي الذي يربط أراضي مدينة صلخد بالأراضي الزراعية لقرية عوس والقرى المجاورة والذي يبلغ طوله نحو ٢٥ كم، مؤكدين أن هذا الطريق في حال تنفيذه يُخدم أكثر من خمسة آلاف دونم يستخدمها مئات المزارعين.

وأشاروا إلى ضرورة تطوير أراضيهم الزراعية كي يتمكن الفلاحون من زراعة هذه الأراضي فيما بعد بالمحاصيل الحقلية مشيرين أن الحاجة الملحة لتطوير أراضيهم بآليات مشروع استصلاح الأراضي بسبب ارتفاع ساعة الاستصلاح لدى القطاع الخاص التي تجاوزت الـ٥٠ ألفاً، موضحين أن آليات الفرع لم تزر المدينة منذ نحو خمسة عشر عاماً علماً أن مساحة الأراضي التي تحتاج إلى تطوير تبلغ نحو عشرة آلاف دونم.

كما طالب الفلاحون بضرورة تنفيذ عبارات مائية على مجاري الأودية لتنظيم عملية جريان المياه، موضحين أن عدم تنفيذ هذه العبارات أدى إلى غمر الأراضي الزراعية بالمياه وبالتالي جرف تربتها، والأهم هو عدم قدرتهم على الوصول إليها لزراعتها بالمحاصيل الحقلية بسبب قطع المياه أيام الشتاء للطرق الزراعية.

وأكدوا ضرورة العمل على ترميم وتأهيل قناة زيتوة المغذية لسد صلخد لكون عدم تأهيلها حتى تاريخه يحرم السد من مياه الأمطار، الأمر الذي ينعكس سلباً على نسبة التخزين المائي به.

بدورهم طالب مربو المواشي في المدينة بضرورة فتح مستودع أعلاف مدينة صلخد الذي مضى على إغلاقه نحو عامين لعدم وجود أمين مستودع ما يرغمهم على شراء الأعلاف لمواشيهم من نبع عرى ما أثقل كاهلهم مادياً وخاصة أن أجرة نقل المادة من نبع عرى إلى مدينة صلخد تتجاوز ٤٥ ألف ليرة.

من جهته أوضح رئيس الدائرة الفنية بمديرية الخدمات غازي الحلبي أن هناك العديد من المشروعات الطرقية وخاصة الزراعية متوقف العمل بها منذ عام ٢٠١٢ على أثر عزوف المتعهدين عن إكمال العمل بهذه المشروعات بسبب الظروف الراهنة وحالياً تقوم الخدمات الفنية بمتابعة العمل ببعض هذه المشاريع وفق الإمكانات المتاحة.

رئيس مجلس مدينة صلخد زهير السعدي أشار لـ«الوطن» إلى أن تنفيذ عبارات مائية على الأودية لتنظيم عملية جريان المياه ليس من عمل مجلس المدينة وهو من اختصاص الموارد المائية.

أما مستودع أعلاف صلخد فإن المشكلة الأساسية تكمن بوجود نقص كبير بالملاك العددي للفرع، مضيفاً: وحالياً ننتظر الإعلان عن أسماء الناجحين بالمسابقة التي قامت بها مؤسسة الأعلاف مؤخراً ليصار إلى تعيين أمين مستودع.